http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2187) السنة الثامنة - الأثنين (11) تموز 2011

تكشف مذكرة أولية لمفاوضات شاقة بين بغداد وواشنطن

تأجيل الانسحاب الكامل إلى ٢٠١٦

بغداد/ إياس حسام الساموك وإيناس طارق

تكشف مذكرة سرية حصلت عليها "المدى" عن شبه اتفاق بين بغداد وواشنطن على بقاء القوات الاميركية حتى نهاية ٢٠١٦، كما تحدد المذكرة المقرّات والقواعد التي سوف يستخدمها الاميركيون في العراق بعد نهاية العام الحالي.

في غضون ذلك، طالب عضو في لجنة الأمن والدفاع البرلمانية بقوات دولية تكون بديلة عن نظيرتها الاميركية بعد نهاية ٢٠١١ لحماية الحدود وتدريب القوات العراقية.

وتظهر المذكرة وجود نقاش مكثف بين الحكومتين العراقية والأميركية بهذا الصدد إذ تقول "تتشرف السفارة "الاميركية" بالإشارة إلى النقاش الذي دار مؤخرا بين حكومتينا بخصوص ضرورة عقد اتفاقية تكون بشكل عقد خاضع للقوانين المحلية من اجل الاستخدام المؤقت لقطع معينة من الأراضي من قبل سفارة الولايات المتحدة لغرض دعم برامجنا الدبلوماسية المشتركة والتي تتضمن المساعدة العسكرية تدريب الشرطة والتدريب القضائي مشاريع التنمية الاقتصادية".

وبحسب المذكرة، التي تحتفظ المدى بنسخة منها، فأن واشنطن تقترح الآتي: "استخدام الأراضي وفقا للقانون العراقي، وموافقة وزارة الخارجية على السماح لسفارة الولايات المتحدة باستخدام العقارات المبينة لاحقا مع ملحقاتها على أساس الاستخدام بمقابل سنوي قدره ألف دينار عراقي لكل عقار، وذلك دعما لبعثة الولايات المتحدة في البلاد".

وعن مواقع تواجد الاميركان بعد انتهاء الاتفاقية فتحددها المذكرة بالمحافظات الآتية "البصرة في موقع القنصلية المؤقتة وموقع البصرة للطيران، أما في كركوك والموصل فيكون في موقع السفارة في هاتين المحافظتين، في حين سيكون تواجدهم ببغداد في منشأة تدريب الشرطة بالقرب من كلية الشرطة في بغداد ووزارة الداخلية، وموقع بغداد للطيران داخل مطار بغداد، ومنشأة دعم السفارة بالقرب من السفارة داخل المنطقة الدولية، وفي أربيل يتركز التواجد في منشأة دعم للقنصلية بالقرب من مطار أربيل، وداخل مطار أربيل".

أما مدة استخدام الأراضي فتبينه المذكرة "ينتهي، بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٦، ويمكن تمديد فترة الاستخدام بعد موافقة الطرفين على ذلك".

ولطالما رفضت الحكومة العراقية الإدلاء بأي تصريحات حول موقفها من الاتفاقية الأمنية والانسحاب بالرغم من مرور الوقت وقرب موعد خروج القوات الاميركية، في حين يرى المراقبون أن التيار الصدري وائتلاف العراقية يحاولان إيقاع رئيس الوزراء نوري المالكي بمأزق اتخاذ هذا القرار وحده من اجل تحمل عواقبه على اعتبار أن البلاد ستشهد توترا امنيا في كلتا الحالتين.

ففي حال الانسحاب يرجح أن يكون هناك فراغ امني تعجز القوات العراقية على ملئه، وفي حال البقاء ستخرج فصائل مسلحة تقول إنها تقاتل المحتل، الأمر الذي يدخل البلاد في أزمة أمنية جديدة.

إلا أن الكتلتين "العراقية والصدريين" تشددان على أن قرار الحسم بيد المالكي باعتباره القائد العام للقوات المسلحة والمشرف على الملف الأمني وعليه اتخاذه بالمشاورة مع أصحاب الاختصاص والعسكريين، الذين اشتكوا بدورهم من سطوة السياسيين عليهم، بمن فيهم المالكي، ومحاولة إبعادهم عن هذا الملف الخطير.

وفي الجزء الخامس من المذكرة فأن "وزارة الخارجية تتعهد بأنها مخولة على نحو واف بتنفيذ ما ورد في هذه المذكرة والوفاء بالالتزامات الواردة فيها، وان هذه المذكرة لا تتعارض مع حقوق وزارة الخارجية أو أية جهة حكومية أخرى (يعالج موضوع حقوق الأفراد وملكيتهم للعقارات إن وجدت) وان تتعهد بتمكين السفارة من حيازة تلك العقارات إن وجدت، وان تتعهد بتمكين السفارة من حيازة تلك العقارات دون أي انقطاع أو مضايقة من قبل أي شخص آخر يدعي الحق على تلك العقارات أو على بعضها وتضمن وزارة الخارجية عدم مسؤولية السفارة وعدم تحملها أي ضرر من جراء مطالبات أو دعاوى من قبل أي شخص يتعلق بتلك العقارات أو بعضها".

وتضيف المذكرة بان وزارة الخارجية تتعهد بتمكين السفارة من استلام أو حيازة العقارات خالية من أي مطالبات أو إجراءات. وبخلافه تستطيع السفارة اتخاذ كافة الإجراءات القانونية الضرورية في الوقت المناسب لتمكينها من ممارسة حقوقها الواردة في هذه المذكرة.

وتتحمل وزارة الخارجية مسؤولية تعويض السفارة عن أية تكاليف مترتبة على ذلك (بضمنها كافة أجور المحاماة والتكاليف) في اقرب وقت ممكن بعد إبلاغ السفارة وزارة الخارجية سبقا عن ذلك.

بدورها حملت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية، الحكومة مسؤولية إبرام أية مذكرة جديدة مع الجانب الاميركي بعيداً عن مجلس النواب.

ويقول عضو اللجنة شوان محمد طه "إن هناك من يطالب بالانسحاب الكامل للقوات الاميركية وهناك من يرغب بالإبقاء على البعض منها، إلا أن كلا الأمرين خاطئ"، متسائلا "ماذا قدمت لنا واشنطن على مستوى علاقتنا الخارجية؟"، معتبرا "إدارتها المدنية للعراق رديئة، ذلك لإهدارها الكثير من الأموال"، مشددا على أن اغلب عملياتها العسكرية تركت أثراً سلبيا في نفوس العراقيين.

إلا أن طه يؤكد لـ"المدى" في الوقت نفسه "على الجميع أن يعرف بأن القوات الحكومية غير جاهزة وألا يزايد احد على دماء العراقيين بحجة تمثيله للرأي العام"، موضحا أن "ما نحتاجه في المرحلة المقبلة وجود قوات دولية محايدة تحمي الحدود".

وانتقد طه دور لجنته في متابعة ملف الانسحاب وقال "إننا نخضع إلى المهاترات السياسية بين الفرقاء، الأمر الذي ألقى بظلاله على أدائنا وخلق لنا أزمة في رقابة الانسحاب"، منوها إلى أن اتخاذ قرار إجماع وطني بشأن الانسحاب بات مستحيلا.

ومن خلال ملاحظته لتصريحات السياسيين بخصوص الانسحاب يقول طه "اغلبها شرطية، تشترط جاهزية كاملة للقوات الأمنية للانسحاب الاميركي"، معللا الأمر بـ"إحداث خط رجوع عن التصريحات وذلك لعدم وجود جرأة لدى أي من السياسيين لإعطاء موقف حازم من خروج القوات الاميركية".

وعلى ما تقول المذكرة فأن "وزارة الخارجية تتحمل مسؤولية تسديد جميع الضرائب والرسوم ذات الطابع العام المقررة على العقار، بما في ذلك جميع رسوم الاستخدام، وتقوم بدفع نفقات تسجيل هذه المذكرة إن وجدت، بما في ذلك رسوم التسجيل العقاري".

■ شوان لـ(المدى): لجنة الأمن لم تتابع ملف الانسحاب والعراق بحاجة إلى قوات دولية

■ البيت الأبيض يدفع بدلات إيجار عقارات محلية بألف دينار سنوياً

كتابة على الحيطان

حكومتنا الناجحة!

عامر القيسي

يصر الكثير، إن لم يكن اغلب المسؤولين في الحكومة الحالية، على أن حكومتهم هي حكومة ناجحة بكل المقاييس، وان من يفتري عليها سيلقيه الله مع يهوذا إلى قاع الجحيم، فضلا عن انه، يعاني من قصر نظر خدماتي، فهو لا يرى الكهرباء المتوفرة على الأقل ٢٠ ساعة في اليوم، ولم يتذوق حتى الآن المياه العذبة التي يشربها المواطن العزيز دون انقطاع ولا الإعلانات المستمرة بقطع الماء مرّة على الرصافة وأخرى على الكرخ، ولم يلتفت إلى ظاهرة خلو أرصفتنا نهائيا من البسطات التي يديرها عادة حملة شهادة بكالوريوس، فقد سارعت الحكومة الرشيدة إلى إنقاذهم من المهانة التي كانوا يعانون منها ووضعتهم في المكان المناسب لاختصاصاتهم، وهذا البعض بسبب معاداته للعملية السياسية، لا يريد أن يرى الأحياء الجديدة الفاخرة التي قامت وسط العاصمة الحبيبة والتي وزعت وحداتها على أصحاب الدخل المحدود الذين لم يفكروا بالسكن الخاص إلا في أحلامهم البعيدة جدا، وهو الحلم المؤجل الذي حققته حكومة المناكفات هذه، وهذا المعادي للديمقراطية لا يريد أن يصدق أنّ الحكومة ضمنت حق التظاهر لكل الأطراف، بمن في ذلك تلك التي تنقلها الحكومة بسياراتها، هل توجد ديمقراطية أكثر عمقا من التي تمارسها حكومتنا!! ويتساءل مسؤولو الحكومة عن الأسباب التي تقف وراء "الحملة" التي يشنها بعض الإعلاميين المشكوك بنزاهتهم ومهنيتهم ووطنيتهم ضد من يدعون بأنها سلوكيات تخرق كل البنود الدستورية التي أقرت حقوق الإنسان بما في ذلك رفض الاعتقال العشوائي والتعذيب عن قرب!

الحكومة ايها السادة حبابة ولطيفة وهي تبذل الغالي والنفيس من اجل راحة المواطن، فلماذا المشاكسات من قبل نفر ضال تحركه الأيدي الخارجية. وبالمناسبة، فان الحكومة بإجراءاتها الصارمة والعادلة استطاعت أن تمنع كل أشكال التدخلات الفجة في الشأن الداخلي سياسيا واقتصاديا، والأدلة كثيرة، ليس اقلها إننا بلا وزراء أمنيين حتى تأخذ بعض القوى الضوء الأخضر من خارج الحدود لكي يسير القطار الأمني وينطلق، ولكي تصدق عزيزي القارئ فان حكومتنا الرشيدة استطاعت أن تضع حدا لكل أشكال القصف على الأراضي العراقية بسبب ومن دونه، وهي التي أوقفت ومنعت كل أشكال التجاوز على مياهنا الإقليمية وان تقطع الأيدي التي تسرق نفطنا من تحت الأرض رغم أن حرس حدودنا مازالوا يشاهدون آلات السحب ومدافع القصف وهي تنتهك السيادة العراقية يوميا!

بربكم، ماذا تستطيع الحكومة أن تفعل أكثر من ذلك؟، بل ماذا تستطيع أن تفعل أية حكومة أكثر من الذي فعلته حكومتنا الحالية؟ إن التجني حرام في حرام، خصوصا أن الكلام أسهل بما لا يقاس من العمل، والحكومة الحالية "انهدْ حيلها" من العمل المتواصل الجاد والشاق، وتستطيع عزيزي القارئ أن ترصد كيف تحولت البلاد إلى ورشة عمل كبيرة حتى أن الحكومة بهيبتها تفكر في الاستعانة بالكفاءات الخارجية، بعد أن وفرت للكفاءات العراقية في الخارج كل مستلزمات نجاح عملهم وقدمت لهم الإغراءات التي ساعدت على أن يتركوا بلاد الإفرنج ويعودوا إلى البلاد ويدوخوا في معاملات تعيين لا يفقهون منها شيئا لكنها أوصلتهم إلى قناعة بأنهم قد اختاروا الطريق الخطأ، حسب بعض المغرضين فان بروفسورا عراقيا في الطب البشري في لندن أعلن عن رغبته العودة إلى العراق والعمل في جامعاته مجانا بدون توفير أي شيء مقابل خدماته، وحين جاء طلب منه السادة الأكابر أن يقدم عريضة رسمية يطلب فيها العمل في إحدى الجامعات وعليه أن ينتظر حتى يأتي دوره في التعيين حسب الشهادة والسلم الوظيفي.

لملم الرجل أوراقه وعاد من حيث أتى!

ألم نقل لكم منذ البداية أن حكومتنا ناجحة!

ناطق اميركي يتعهد بمواصلة تدريب القطعات العسكرية

بيوكانن: لا نريد البقاء.. لكن الجيش العراقي بحاجة إلينا

□ **متابعة/ المدى**

أكد الجيش الأميركي في العراق، الأحد، حاجة القوات الأمنية العراقية إلى المساعدة في الجانب الاستخباري وتحقيق الأمن الداخلي، وفيما لفت إلى عدم رغبته للبقاء في العراق، أشار إلى تمسكه بتدريب الجيش العراقي ورفع قدراته بعد الانسحاب حتى لو لم يكن له أي تواجد في البلاد.

وقال المتحدث باسم الجيش الأميركي في العراق جيفري بيوكانن إن "العراق يستحق الاستقرار ويمتلك جيشا للدفاع عنه، كما أن قوات الأمن العراقية قامت بعمل رائع للمحافظة على السلام، إلا أنها ما تزال بحاجة إلى المساعدة بما يخص الجانب الاستخباري بالنسبة إلى الأمن الداخلي"، مؤكدا أن القوات الأميركية "لا ترغب بالبقاء في العراق إلا أنها مصممة على بقاء شراكتها لتدريب الجيش العراقي ورفع قدراته".

وأضاف بيوكانن أن "الحكومة الأميركية لم تتسلم أي طلب من الحكومة العراقية لتمديد وجود القوات الأميركية"، مشيرا إلى أن "هناك نقاشا داخل القيادة العراقية للتباحث عن قدرات القوات الأمنية العراقية ونقاط الضعف الخاصة بها ومقارنتها مع أي تهديدات لاسيما من الخارج سواء الآن أو في المستقبل".

وأكد المتحدث باسم الجيش الأميركي في العراق لوكالة أنباء السومرية نيوز أن "القيادة العراقية ستتخذ قرارا لمجابهة هذه التحديات"، مشيرا إلى أن "الحكومة الأميركية ملتزمة مع الحكومة العراقية وقواتها الأمنية لتكون لها القدرة لمواجهة أي خطر بغض النظر إن كان هناك طلب أم لا".

وأشار بيوكانن الى أنه "عند النظر للخطر الخارجي فيمكن للقوات الأمنية العراقية استخدام بعض المساعدات"، مؤكدا أن الولايات المتحدة "مصرة على العلاقة والشراكة بعد الانسحاب حتى لو لم يكن لها تواجد في العراق".

ولفت المتحدث باسم الجيش الأميركي في العراق إلى أن "التواجد الأميركي منذ العام ٢٠٠٣ حاول تدريب القوات العراقية من أجل أن يرحل الجيش الأميركي من العراق"، معتبرا أن "تدريب قوات الجيش أو الشرطة العراقية لم تكن بنية البقاء في العراق او قوة احتلال للأبد".

وكانت الفرقة الأولى، "فرسان"، بالجيش الأميركي، وهي تشكيل عسكري أميركي عامل في البصرة قد أكدت، في السادس من تموز الحالي، أنها تواصل التركيز على مهمتها في العمل بالشراكة مع القوات الأمنية العراقية بالرغم من الجدل الدائر بشأن بقاء القوات الأميركية أو انسحابها في البلاد، مبينة أنها ستستمر بمساعدة العراقيين على تدريب وتأهيل قواتهم الأمنية حتى تصبح قادرة على التعامل ذاتياً مع التحديات التي تواجهها المحافظة الجنوبية، بما يمهد لانتقال السلطات إلى الجيش العراقي "الجديد والمستقل".

وتتباين تصريحات السياسيين العراقيين بشأن بقاء جزء من القوات الأميركية في البلاد بعد عام ٢٠١١، بين القبول والرفض أو القبول الخجول، مع تحميل بعض الكتل كتلاً أخرى مسؤولية اتخاذ القرار، إذ اعتبر القيادي في ائتلاف دولة القانون حسن السنيد، في ١٩ حزيران الماضي، أن بقاء أو انسحاب القوات الأميركية من العراق ليس بيد رئيس الوزراء نوري المالكي، إنما بيد مجلس الوزراء المتمثل بالكتل السياسية، داعياً الأخيرة إلى اتخاذ موقف موحد تجاه هذا الموضوع، وأكد النائب عن ائتلاف دولة القانون وليد الحلي، في ٢٥ حزيران الماضي، أن العراق بحاجة لبقاء قوات أميركية رمزية لحماية أجوائه وكركوك ومناطق أخرى شرط موافقة مجلس النواب.

في المقابل، أعلن التيار الصدري في ٢٨ حزيران الماضي أنه سيرفض أي قرار يتخذه البرلمان بشأن التمديد للقوات الأميركية في العراق، في حين شدد القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني عدنان المفتي على ضرورة بقاء القوات الأميركية في العراق إلى ما بعد نهاية العام ٢٠١١ الحالي، على قاعدة أن الدولة العراقية ما تزال غير متكاملة، وأن غالبية كبيرة من الأحزاب السياسية تقر وتؤيد بقاء هذه القوات.

وكان رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي أكد في ٢٣ حزيران الماضي، أن بقاء القوات الأميركية في العراق مرهون باتفاق الكتل السياسية وفق مطلب حكومي.

ووقع العراق والولايات المتحدة، خلال عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى تقليص عدد فرق إعادة الإعمار في المحافظات، فضلا عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الإعمار.

وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٨ على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١١ الحالي، بعد أن انسحبت قوات الولايات المتحدة المقاتلة بموجب الاتفاقية، من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ الماضي.

أعلام

غوير: العراق يتحول إلى النظام الديمقراطي

■ قال السفير الفرنسي الجديد في بغداد إن العراق ينتقل تدريجيا إلى العمل السياسي الديمقراطي.

وقال دني غوير في مؤتمر صحفي عقده ببغداد أمس الأحد إن الخلافات السياسية في العراق تعد مرحلة انتقال مفيدة للبلاد. وأكد الدبلوماسي الفرنسي دعم حكومته الاحتجاجات العربية في المنطقة، لكنه أعرب عن مخاوف من تأثيرات سلبية على العراق على خلفية نتائج أحداث التظاهر في سوريا.

وقال غوير إن العلاقات السياسية الفرنسية العراقية في تطور مستمر، سيما وان العراق يلعب دورا مهما في المنطقة".

الجعفري: لا عراك بين المالكي وعلاوي

■ نفى رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري حصول مشادة كلامية بين رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس قائمة العراقية إياد علاوي خلال اجتماع قادة الكتل السياسية الذي عقد في مقر الرئيس جلال طالباني أمس الأول السبت.

وأوضح الجعفري إن الرجلين تبادلا العتاب بسبب الخلافات القائمة بين دولة القانون والعراقية، لكنه لم يتجاوز حدود الاحترام متوقعا أن يكون الاجتماع القادم شاهداً عن ذوبان الجليد وحل جميع الخلافات بين زعيمي دولة القانون والقائمة العراقية.

الدملوجي: مقترح مقبول من الكردستاني

■ كشفت الناطقة الرسمية باسم ائتلاف العراقية النائبة ميسون الدملوجي عن مقترح تقدم به التحالف الكردستاني بشأن رئاسة المجلس الوطني للسياسات العليا.

وقالت الدملوجي للوكالة الإخبارية للانباء إن التحالف الكردستاني قدم مقترحاً لرئاسة المجلس الوطني، ووافقت عليه العراقية.

وبينت أن المقترح يتضمن التصويت على رئاسة إياد علاوي للسياسات العليا داخل المجلس الوطني".

واستدركت النائبة "الكتل السياسية ومن ضمنها التحالف الوطني أكدت على إنشاء المجلس الوطني، مشيرة إلى أن المالكي قلل من أهميته في الفترة السابقة".